مركز حمورابي

ازدادت قوة الصين قبل أن تُحقق الثراء

شي جين بينغ: هل ارتكب خطأً إستراتيجياً بوضع القوة فوق الرفاهية؟

ازدادت قوة الصين قبل أن تُحقق الثراء
شي جين بينغ: هل ارتكب خطأً إستراتيجياً بوضع القوة فوق الرفاهية؟

بقلم: جو إنجي بيكيفولد
ترجمة: صفا مهدي عسكر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

8 تشرين الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

منذ عقود إرتبط صعود الصين الاقتصادي بجهود إصلاحية قادها الزعيم الصيني السابق دينغ شياو بينغ، الذي انتشل بلاده من وضع مأساوي بعد المجاعات والحصار الاقتصادي محولاً إياها إلى قوة اقتصادية عالمية في 22 آب 2023، احتفلت الصين بالذكرى الـ 120 لميلاد دينغ، وأشاد الرئيس الحالي شي جين بينغ بإسهامات سلفه في تعزيز مكانة الحزب والدولة.. ورغم أن كليهما يتشاركان الهدف الاستراتيجي المتمثل في بناء صين قوية إلا أن المسار الذي اختاره شي يختلف بوضوح عن رؤية دينغ.

أحد أبرز مظاهر هذا التباين هو أن شي جين بينغ قام بتمديد فترة حكمه إلى ما بعد الحد الذي أقره دينغ بولايتين متتاليتين دون وضع ترتيبات واضحة لخلافته، وهو ما يعتبر خروجاً عن أحد المبادئ الأساسية التي وضعها دينغ لضمان الاستقرار السياسي المستدام في الصين، في حين ركز دينغ على الإصلاحات الاقتصادية والسماح للأسواق بلعب دور أكبر في التنمية، يسعى شي لإعادة توطيد السيطرة المركزية عبر الحزب والدولة.

غير أن التغيير الأبرز في سياسات شي هو تخليه عن المبدأ الشهير لدينغ، الذي دعا إلى إبقاء الصين "منخفضة المظهر" في الساحة الدولية وتجنب التورط في النزاعات أو التنافس العلني مع القوى العظمى، من أجل التركيز على بناء الثروة. بدلاً من ذلك، تبنى شي استراتيجية ترتكز على تعزيز القوة العسكرية والتنافس المباشر مع الولايات المتحدة على الهيمنة العالمية، ما جعل الصين تبرز كقوة عسكرية قبل أن تحقق مستوى كافٍ من الثراء.

ورغم أن الصين أصبحت ثاني أكبر منفق عسكري في العالم بعد الولايات المتحدة، إلا أن الدخل القومي الإجمالي للفرد الصيني في عام 2023 بلغ حوالي 13,400 دولار فقط، وهو ما يعادل سدس مستوى الدخل في الولايات المتحدة الذي وصل إلى 80,300 دولار. وعليه فإن الصين اليوم تقترب من مستويات الدخل في دول مثل المكسيك والأرجنتين، مما يكشف عن فجوة هائلة بين طموحاتها العالمية وقدراتها الاقتصادية الحالية. هذا التناقض بين الطموحات الدولية الواسعة والقدرة الاقتصادية المتواضعة يشكل تحدياً كبيراً لبكين، خاصة في ظل تصاعد المشكلات الاقتصادية الداخلية. إن التركيز على تعزيز القوة العسكرية والهيمنة العالمية قبل تحقيق ازدهار اقتصادي كافٍ قد يكون خطأً إستراتيجياً، ما يثير التساؤلات حول ما إذا كانت الصين قد استعجلت في المنافسة على موقع القوة العظمى،

قبل أن تكون مستعدة اقتصادياً لتحمل تبعات ذلك. تُعد العلاقة بين السلطة والثروة نقاشاً مستداماً في دراسة العلاقات الدولية، حيث يمثل هذا الموضوع محوراً رئيسياً لفهم سلوك الدول في النظام الدولي الفوضوي. في هذا السياق، تسعى الدول إلى تعزيز قدراتها العسكرية لتحسين أمنها القومي، فيما تُعتبر الثروة مطلباً أساسياً لتمويل بناء القوة العسكرية. ومع ذلك، تبرز معضلة استراتيجية تتمثل في أن الإنفاق العسكري المفرط قد يؤدي إلى تقويض النمو الاقتصادي على المدى البعيد، مما يحد في نهاية المطاف من قدرة الدولة على مواصلة تعزيز قوتها العسكرية. هذه المعضلة تظهر في شكلين رئيسيين:

الشكل الأول: هو ما يُعرف بمقايضة "البنادق والزبدة" المتعلقة بالنمو، إذ يمكن تخصيص ميزانية الدولة إما للإنفاق العسكري ("البنادق") أو لتحسين رفاهية المواطنين ("الزبدة")، أو للاستثمارات التي تعزز الاقتصاد (النمو). وبالتالي، فإن زيادة الإنفاق على أحد هذه القطاعات تأتي على حساب الآخر. ورغم ذلك، لا تشكل هذه المقايضة التحدي الرئيسي للصين في الوقت الراهن، حيث تُنفق بكين حوالي 2 في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع، وهو مستوى أدنى بكثير مما كانت تنفقه واشنطن وموسكو خلال فترة الحرب الباردة. في الواقع، يبدو أن القيادة الصينية واعية جيداً للدرس المستفاد من تجربة الاتحاد السوفيتي، الذي فشل في تحقيق التوازن بين متطلبات الدفاع ورفاهية المواطنين، وتسعى لتجنب تكرار هذا الخطأ.

الشكل الثاني: من معضلة القوة مقابل الثروة يتعلق بالمفاضلة بين الإنفاق العسكري والإنفاق على رفاهية المواطنين والانفتاح على الاقتصاد العالمي. وهنا تواجه بكين تحدياً متزايداً. يُظهر انخفاض مستوى الانفتاح وتقلص العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، نتيجة لسياسة شي جين بينغ في تعزيز المنافسة مع القوى العظمى، تهديداً واضحاً للنمو الاقتصادي المستقبلي للصين. فعلى مدار نصف قرن تقريباً – منذ أن بدأت واشنطن في إعادة دمج بكين في الاقتصاد العالمي في أوائل السبعينيات كجزء من استراتيجيتها لاحتواء موسكو استفادت الصين من الوصول إلى الأسواق الغربية ورأس المال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية. كان هذا الاندماج في الاقتصاد العالمي عنصراً حاسماً في تحقيق النمو الاقتصادي الصيني.

ومع ذلك، مع تقليص العلاقات الاقتصادية العالمية واستمرار الصين في تبني نهج أكثر تحدياً في المنافسة الجيوسياسية،

قد تجد بكين نفسها أمام معضلة تتعلق بتقويض الأسس الاقتصادية اللازمة لدعم طموحاتها العسكرية.

بمجرد إنتقال المنافسة بين الولايات المتحدة والصين من المجال الاقتصادي إلى المجال الجيوسياسي، تبدأ إعتبارات الأمن القومي في التأثير بشكل ملموس على التجارة وتدفقات الاستثمار. ومع بروز طموحات الصين وقدراتها على تحدي المصالح الأمريكية بشكل جدي، تتجه الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تقليل الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع الصين، كجزء من استراتيجية أوسع للاحتواء. هذه الاستراتيجية لا تقتصر على فرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية، بل تشمل أيضاً تقليص الاستثمارات الصينية، تعزيز الإنتاج المحلي كبديل عن السلع الصينية، وحرمان الصين من الوصول إلى التقنيات المتقدمة وذات الاستخدام المزدوج. حتى بعض دول الأسواق الناشئة بدأت في تقييد علاقاتها الاقتصادية مع الصين. مجتمعة، قد تؤدي هذه السياسات إلى عرقلة مسار الصين نحو تحقيق وضع الدخل المرتفع، مما يهدد مكانتها المستقبلية كقوة عظمى، كنتيجة مباشرة لقرار شي جين بينغ بتبني سياسة القوة قبل تحقيق الثراء.

يمثل توقيت سياسة الاحتواء الغربية تحدياً كبيراً لبكين. رغم أن الاقتصاد الصيني لا يتجه نحو الانهيار، إلا أن نموذجه الاقتصادي يواجه لحظة حاسمة، إذ تتسارع شيخوخة السكان، فيما تتقلص القوة العاملة، وتشهد بطالة الشباب ارتفاعاً ملحوظاً. في الوقت نفسه، يتراجع النمو الاقتصادي بشكل ملموس، مما يقلص من قدرة بكين على مواجهة هذه التحديات الهيكلية. وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي المبنية على البيانات المقدمة من بكين، سجلت الصين متوسط نمو اقتصادي بلغ 8.6٪ بين عامي 2010 و2014. إلا أن هذا المتوسط إنخفض إلى 6.6٪ خلال الفترة من 2015 إلى 2019، قبل أن يتراجع بشكل أكبر إلى 4.6٪ في السنوات الخمس الماضية (2020-2024). ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو إلى متوسط سنوي قدره 3.3٪ بحلول عام 2029. ومع تحول الاقتصاد الصيني ليصبح أكثر تقدماً وتشابكاً، فإن تباطؤ النمو ليس مفاجئاً، ولكنه يمثل تحدياً متزايداً للقيادة الصينية في ظل هذه الظروف المعقدة.

شهدت كل من اليابان وكوريا الجنوبية مساراً إقتصادياً مشابهاً، حيث تمتعتا بثلاثة إلى أربعة عقود من النمو المرتفع المدفوع بالصادرات،

قبل أن تتراجع معدلات النمو السنوية إلى أقل من 4%. أما في حالة الصين، فقد مرت أكثر من أربعة عقود منذ أن أطلق دينغ شياو بينغ إصلاحاته الاقتصادية، مما يثير الجدل حول أن تباطؤ النمو كان متوقعاً وقد تأخر بالفعل.

مع ذلك وعلى عكس اليابان وكوريا الجنوبية اللتين أصبحتا اقتصادات ذات دخل مرتفع لسنوات عديدة قبل أن تشهدا تراجعاً في النمو، فإن الاقتصاد الصيني يشهد تباطؤاً ملحوظاً قبل أن يتجاوز عتبة الدخل المرتفع. وفقاً لتصنيف البنك الدولي، يُعتبر الاقتصاد ذا دخل مرتفع عندما يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 14,005 دولاراً على الأقل. ومع التباطؤ السريع في النمو، قد تجد الصين صعوبة في الانتقال من نموذج اقتصادي يعتمد على الصادرات والاستثمار إلى نموذج يعتمد بشكل أكبر على الاستهلاك المحلي. هذا التحول هو السمة المميزة لمعظم الدول ذات الدخل المرتفع، كما أنه سيمنح المواطنين الصينيين حصة أكبر من "الفطيرة الاقتصادية".

تشير الدراسات الاستقصائية الحديثة إلى أن المزاج العام في الصين يتغير؛ فبعد أن كان التفاؤل يسود حول الآفاق الاقتصادية للبلاد، بدأ التشاؤم يتزايد، كما تضاءلت الثقة في القيادة الاقتصادية لشي جين بينغ. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الاختلالات الهيكلية في النموذج الاقتصادي الصيني التي أشار إليها رئيس الوزراء السابق وين جياباو في خطابه الشهير أمام المؤتمر الوطني الشعبي في آذار 2007 دون حلول فعّالة. فقد ظل الاستثمار الصيني يتجاوز 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقدين الماضيين، وهو معدل مرتفع للغاية مقارنة بدول مجموعة السبع، حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي 23 في المئة عام 2023. ويُعتبر النموذج الصيني متطرفاً حتى بالمقارنة مع التجارب السابقة لليابان وكوريا الجنوبية، التي نادراً ما تجاوزت فيها نسبة الاستثمار 35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي رغم هيمنة الدولة. علاوة على ذلك، تشير الإشارات الصادرة عن الاجتماع الثالث للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في يوليو من هذا العام إلى أن شي جين بينغ يتجه نحو تعزيز الاستثمارات المدفوعة من قبل الدولة بشكل أكبر لدفع البلاد نحو التصنيع المتقدم. وفي نفس الاجتماع، عرّف شي الأمن القومي بأنه الأساس المحوري لتحديث الصين،

مما يشير إلى أن قراره بتشديد السيطرة الحزبية والدولية على الاقتصاد مرتبط بالتنافس المتزايد مع الولايات المتحدة. من خلال هذه السياسة، لا يؤخر شي فقط التحول الضروري لنموذج الاقتصاد الصيني نحو تعزيز الاستهلاك الخاص، بل من المحتمل أيضاً أن يؤدي ذلك إلى زيادة المخاوف في الولايات المتحدة وأوروبا بشأن فائض القدرة الإنتاجية في الصين، مما قد يؤدي إلى فرض تعريفات جمركية أعلى وقيود أخرى على الصادرات الصينية.

هل كان بإمكان شي إتخاذ مسار آخر؟ الإجابة هي: نعم، من المؤكد أن الصين كانت ستصبح في مرحلة ما قوة عظمى ومنافسة للولايات المتحدة، بغض النظر عن سياسات شي، بفضل حجمها الكبير ومواردها الوفيرة وأربعة عقود من النمو الاقتصادي. ومع ذلك، كان بإمكان شي، من خلال اتخاذ خيارات مختلفة، التخفيف من حدة المخاوف المرتبطة بصعود الصين ومنح بلاده مزيداً من الوقت لبناء اقتصاد قوي ومستدام.

أولاً: كان بإمكان شي جين بينغ تخفيض نفقات الصين على منصات الأسلحة الهجومية. بجانب إجمالي الإنفاق العسكري، من المهم للغاية تقييم ما إذا كانت الدولة تبني قدرات هجومية أو دفاعية. إن التركيز على تطوير الأسلحة الدفاعية لحماية الوطن الصيني من شأنه أن يخفف مما يسميه علماء العلاقات الدولية "المعضلة الأمنية"، حيث غالباً ما تعتبر الدول الأخرى القوة المتنامية لدولة ما تهديداً متزايداً. بدلاً من ذلك، إختارت الصين توسيع ترسانتها من المنصات الهجومية، التي يمكن إستخدامها لإظهار القوة في المنطقة وخارجها. في السنوات الأخيرة، قامت الصين بتصنيع طائرات قاذفة بعيدة المدى وصواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت. ولكن التعزيز البحري الكبير للصين، بما في ذلك تطوير حاملات الطائرات، هو ما غيّر من تصور التهديدات الإقليمية. علاوة على ذلك، تقوم الصين باختبار هذه المنصات من خلال مناورات عسكرية معقدة خارج مياهها الإقليمية.

ثانياً: كان بإمكان شي اختيار اتباع سياسة خارجية أقل تصادمية. ففي وقت أولمبياد بكين 2008 ومعرض 2010 في شنغهاي، كانت المشاركة الأمريكية والغربية مع الصين في أوجها. منذ ذلك الحين، أدت عدة أحداث إلى تكوين صورة الصين كدولة متشددة وعدوانية. تتضمن هذه الأحداث الاشتباكات العسكرية مع الهند في جبال الهيمالايا، وتحدي السفن الأمريكية في غرب المحيط الهادئ،

واختبار ردود الفعل العسكرية اليابانية حول جزر سينكاكو/دياويو في بحر الصين الشرقي، فضلاً عن تأكيد المطالبات الأحادية الجانب بشأن بحر الصين الجنوبي من خلال أنشطة استصلاح الأراضي والمواجهات البحرية مع الدول الجارة.

علاوة على ذلكأدت سياسة "الدبلوماسية العدوانية" التي اتبعتها إدارة شي، حيث يتحدث المسؤولون الصينيون ويتصرفون بطريقة عدائية تجاه الدول الأجنبية، إلى تآكل صورة الصين في الساحة الدولية. كما كان لرد بكين على الولايات المتحدة دور في تعزيز هذه الصورة؛ فقد أدت زيارة رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي إلى تايوان في آب 2022، إلى أزمة دبلوماسية من بين الأسوأ بين الولايات المتحدة والصين منذ فترة الحرب الباردة، وذلك بسبب الحملة العسكرية غير المسبوقة التي تلت تلك الزيارة حول تايوان.

أخيراً، كان دعم بكين الثابت لموسكو بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط 2022 ضاراً بشكل خاص بعلاقة الصين مع أوروبا. من الواضح أن النهج الصيني الأكثر قياساً بشأن هذه القضايا كان سيحدث فرقاً.

لا يزال من المبكر تحديد مدى خطورة تأثير السخرية الأمريكية وحلفائها على الاقتصاد الصيني. ومع ذلك، فإن الصين متجذرة بعمق في الاقتصاد العالمي، مما يعني أن هذه السخرية ستكلف الولايات المتحدة وحلفائها أيضاً. تُعد قائمة القطاعات والتكنولوجيات الصناعية التي تشملها سياسة واشنطن للرد واسعة النطاق بالفعل، حيث تتضمن عناصر استراتيجية مثل أشباه الموصلات والمعادن الحيوية، بالإضافة إلى المركبات الكهربائية، والخلايا الشمسية، والمنتجات الطبية. ومن المتوقع أن تتوسع هذه القائمة مع تزايد حدة المنافسة بين الولايات المتحدة والصين. هذا يشير إلى أن الصين ستضطر إلى مواجهة تراجع معدلات النمو، وشيخوخة السكان، والانتقال نحو التصنيع المتقدم، في الوقت الذي يغلق فيه باب التكامل الاقتصادي العالمي. وهذا يمثل تحولاً بعيداً عن سياسة الباب المفتوح التي انتهجها دينغ. سيجد شي أن هناك تكاليف مرتبطة بوضع الأهداف الطموحة فوق الأولويات الأخرى في الاستراتيجية الوطنية للصين في وقت مبكر للغاية.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة